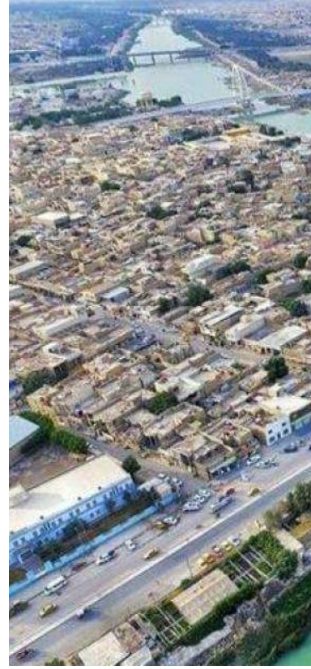


تقرير أمريكي يكشف عن 3 تحديات تواجه طريق التنمية في العراق



وقال التقرير الذي أعده الباحث أنتوني كوريزمان، وترجمته مجموعة المستقلة للأبحاث، إن "الولايات المتحدة الأمريكية خصصت حوالي 8 مليار دولار لدعم عملياتها العسكرية والأمنية في العراق بما في ذلك دعم وتدريب القوات الأمنية العراقية وحماية السفارة. مقابل ذلك لم يتم تخصيص سوى 75 مليون دولار لمساعدة عمليات البناء الإقتصادي في العراق ، رغم أن الأخير لا يقل أهمية عن موضوع الآن".

وأضاف، أنه "مع أن هناك ميزانية أخرى خصصت لمساعدة مهمة الأمم المتحدة في العراق وتقديم بعض المساعدات الإنسانية وحماية الأقليات الدينية ، لكن الحقيقة تبقى أن ما مخصص من مساعدات أمريكية لتطوير الجوانب الدينية التي يحتاجها العراق بشدة أقل بكثير من المساعدات الأمريكية الأمنية والعسكري".

وتالياً نص التقرير:

ثلاث تحديات كبرى تواجه العراق في الجانب المدني

يعد النمو السكاني في العراق مشكلة كبيرة لم تتم مراعاتها والتعامل معها بشكل صحيح، وطبقاً لتقديرات البنك الدولي فإن نفوس العراق نمت من 7.3 مليون عام 1960 إلى 39.3 مليون عام 2019 (أي أكثر من خمس مرات) .

وأن حجم القوى العاملة المتوفرة نما من 3.97 مليون إلى 10.47 (أقل من ثلاث مرات) خلال نفس الفترة.

بمعنى أن معدل الإعالة زاد بشكل كبير. هذا يعني أن عدد أقل من السكان باتوا مسؤولين عن إعالة عدد أكبر من صغار وكبار السن ممن هم خارج سن العمل.

صاحب ذلك تحول واضح في إقتصاد العراق من بلد زراعي ريفي إلى بلد حضري يعتمد على المرتبات الحكومية والتجارة.

وعلى الرغم من كل الحروب التي خاضها العراق لأكثر من 40 سنة فإن الضغط الديموغرافي بقي يتنامى بشدة .

فمنذ حرب إيران ولغاية حرب القضاء على داعش تضاعف سكان العراق أكثر من ثلاث مرات ليصل الى حوالي 40 مليون نسمة الان صعودا من 13 مليون عام 1980. ويتوقع ان يصل الى 63 مليون بحلول 2050.

ان هذه الحروب التي زادت من المشاكل الإقتصادية للعراق ، فضلاً عن مشاكلها الإجتماعية والإدارية والسياسية ، مصحوبة بهذا النمو المتزايد والمستمر للسكان سببت مشاكل وضغوط إقتصادية مضاعفة .

فقد ساعدت هذه الظروف على الحد من نمو متوسط دخل الفرد العراقي لكي لا يوازي نفس النسبة التي نمت فيها صادرات النفط العراقي .

كما انها حدت من نصيب الفرد من الموارد الأخرى مثل الماء والأراضي الصالحة للزراعة ، والوظائف والخدمات الحكومية. كما أدت هذه الظاهرة إلى زيادة في مستويات التحضر (الهجرة من الريف) ، و خلقت

شعباً شاباً جداً مما زاد من معدلات الإعاقة ليصبح كل فرد عراقي عامل مسؤول عن إعالة 6 اشخاص تقريباً. فما يناهز 40% من سكان العراق هم تحت سن 14 سنة و 50% تحت سن 19 ، وأن العمر المنوالي في العراق في العراق هو 21 سنة.

لقد خلق ذلك ضغطاً كبيراً على سوق العمل. فطبقاً لتوقعات تقرير CIA السنوي Factbook World CIA فإن معدل البطالة في العراق حالياً يبلغ 25.6% وهو تقدير متحفظ إذ يتوقع أن يتجاوز المعدل الفعلي للبطالة في العراق نسبة 30% .

رافق ذلك زيادة كبيرة في معدل الفقر الذي وبرغم التقديرات الكثيرة المتباينة فإنه لا يقل عن 25 %

لقد أدى إهمال الزراعي والمائي مصحوباً بالنمو السكاني في العراق إلى دمار القطاع الزراعي في العراق بحيث أن نسبة الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة لا تتجاوز 18.1% من مساحة العراق وهناك 9 % غابات و 80% عبارة عن صحارى وجبال.

وتقل نسبة سكان الريف في العراق عن 30 % مقابل 70% حضر. وأن نسبة الحضر تزداد سنوياً بمقدار 3 % . وقد تقلصت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العراقي إلى أقل من 3% .

من جانب آخر ستزداد مشكلة الحاجة إلى خلق وظائف جديدة في العراق بشكل كبير. وطبقاً للبنك الدولي فإن العراق بحاجة إلى خلق 5-7 مليون وظيفة بحلول 2030. هذه الزيادة التي تتراوح بين 100-180% تجعل تحدي العمل والبطالة تحدي قصير المدى يزيد من احتمالات عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي وكذلك من احتمالات هجرة الشباب أو استهدافهم من قبل المجموعات الإرهابية.

وهذه المشكلة ستتضاعف إذا علمنا أن الحكومة العراقية بحاجة إلى تقليص عدد موظفيها بمقدار النصف. كما أن المشكلة ستتعمد حين نعلم أن نسبة كبيرة من شباب العراق لا يمتلكون المهارات اللازمة لسوق العمل. إذ إن ثلث العراقيين بين 15-29 سنة هم أميون وثلثهم أكمل الدراسة الابتدائية فقط و 28% أكملوا الثانوية أو ما يعادلها و 8 % فقط أكملوا تعليم ما بعد الثانوية.

الإنقسامات العرقية والطائفية:

على صعيد آخر من العراق ونظامه الذي تأسس بعد 2003 على أساس توزيع القوة بين المكونات العرقية والطائفية يعاني بشدة من هذه الانقسامات وانعكاساتها على نظامه السياسي. وعلى الرغم من التحول الذي حصل مؤخراً في نقاط الصدع لتتحول من صراعات بين الطوائف إلى صراعات ضمن الطوائف ، إلا أن صراع النفوذ والقوة ما زال يتحكم في السياسة ويمنع السياسيين من التركيز على تقديم الخدمات للمواطنين ورسم سياسات بعيدة المدى .

لقد بات الهم السياسي للسياسيين هو كيفية الحصول على القوة، وقد انعكس هذا الصراع على المجتمع العراقي بحيث أن 64% من العراقيين يعتقدون أن بلدهم بات مقسماً وأن 10% فقط من العراقيين يثقون ببعضهم البعض. وعلى الرغم من التحسن الذي تطهره استطلاعات الرأي في نسبة من يعتبرون أنفسهم عراقيين مقارنة بمن ينسبون أنفسهم إلى الدين أو الطائفة أو العرق ، لكن هذا الإنقسام وفر أرضية صالحة لاستثمارات وحشد الانقسامات الطائفية والعرقية من قبل الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة.

لقد أضاف الصراع الداخلي في العراق بعداً آخر للصدع تمثل بالفروقات الواضحة في معدلات الفقر بين المناطق الشيعية الفقيرة تقليدياً والمناطق السنية التي افتقرت حديثاً من جهة وبين المناطق الشيعية والكردية الأغنى. كما زادت الفجوة في الغنى بشكل كبير بين العوائل المهجرة نتيجة الحرب على داعش وبين المناطق الأخرى.

الحكم، الفساد، اللصوصية

هذا هو التحدي الثالث الذي يواجه التطوير والتنمية في العراق، فالضغوط الديموغرافية هي جزء واحد فقط من معرقات التطور المدني والإقتصادي. إن سوء الحكم ، والانقسام السياسي ، وانتشار الفساد هو ما يجعل كل المساعدات الخارجية المقدمة للعراق تشتت النواهد الصارمة قبل تقديمها.

وكما وصف تقرير البنك الدولي عام 2020 الوضع في العراق فإنه كارثي وما زال محكوماً بالانقسامات العرقية والطائفية والفساد وفقدان الثقة بالدولة. وقد فاقمت أسعار النفط المتدهورة والجائحة من هذه المأساة.

لقد دمّر النظام الجديد الطبقة البيروقراطية المهنية العراقية واستبدلها بطبقة معيارها الأساسي في الوظيفة هو الولاء. كما تم هدر الموارد العامة طبقاً للنظام الجديد بثلاث طرق رئيسية :

توزيع الوظائف الحكومية بين الأحزاب المتحاصصة على أساس الولاء

استخدام العقود الحكومية لإغناء القريبين من القيادات السياسية

جـ سرقة أموال الموزانة المخصصة للوزارات إما من خلال الإختلاس الشخصي أو تحويلها إلى الأحزاب الحاكمة .

إن من الواضح أن الأزمة الإقتصادية في العراق مرتبطة بواحد من أسوأ أنظمة الحكم في العالم وأكثرها فساداً وتظهر أرقام البنك الدولي تدهوراً كبيراً في كل مؤشرات الحكم الرشيد في العراق منذ 2003 مثل : مؤشر الفساد ، وحكم القانون ، سهولة الأعمال ، والإستقرار السياسي ، وفعالية الحكومة ، والمحاسبة .

لقد بات العراق دول الكليبتوقراطية (حكم اللصوص) فطبقاً لتقارير دولية هناك 300 مليار دولار من المشاريع الوهمية منذ 2003. وان أكثر من نصف المشاريع الصناعية الخاصة والبالغة 50000 منشأة معطلة. وان أكثر من 250 مؤسسة صناعية حكومية عاطلة عن العمل برغم تلقيها مساعدات حكومية شهرية.

كما باتت الرشوة والمحسوبية وغسيل الأموال وسوء استخدام الأموال العامة ممارسات معهودة وفي كل المستويات الحكومية .

هنا تجد الإشارة إلى جهود حكومة الكاظمي الأخيرة لمكافحة الفساد والمتمثلة في اللجنة التي اعتقلت 19 مسؤولاً حكومياً وكذلك دائرة مكافحة غسيل الأموال في البنك المركزي التي حققت في 400 قضية عام 2019 أحالت 34 منها إلى القضاء .

مع ذلك فما زال العراق يصنف ضمن الدول عالية المخاطر من حيث تمويل الإرهاب وغسيل الأموال. كما لا بد من الإشارة إلى جهود حكومة الكاظمي لمنع التهريب والفساد في الحدود العراقية .

إن هذه التحديات الثلاث السابقة يجب التركيز عليها مثلما يتم التركيز على الجوانب الأمنية والعسكرية في العلاقات الأمريكية العراقية. هذا يعني أن على أمريكا ان تصنع ضغوط أكبر على المسؤولين العراقيين لمجابهة هذه التحديات.

وعلى الرغم من العلامات الإيجابية الأخيرة التي أرسلتها حكومة الكاظمي في مواجهة هذه التحديات إلا أن التقدم ما زال بطيئاً. وتجدر الإشارة هنا إلى استقالة أمين بغداد منهل الحيوبي في 27 أكتوبر بسبب الفساد.

إن التقارير المتفائلة الأخيرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بخصوص الإقتصاد العراقي وكذلك جهود الحكومة العراقية المتمثلة في الورقة البيضاء لا تزال بعيدة من عن أعلاه. ويجب أن تمتد الجهود الإصلاحية لمعالجة مشاكل الديموغرافياً والفساد والحكم الرشيد والانقسامات العرقية والطائفية.